

أفاد مصدر دبلوماسي رفيع في محادثات الكويت، بأن أطراف المشاورات توصلوا إلى اتفاق يتضمن عزل علي محسن الأحمر من منصب نائب الرئيس اليمني، وبقاء عبد به منصور هادي رئيساً من دون صلاحيات لمدة ٤٥ يوماً، على أن تنتقل صلاحيات الرئيس اليمني إلى نائب جديد متوافق عليه من مختلف الأطراف.

ووفق المصدر، فإن وفد الرياض اقترح بن دغر نائباً لهادي، الأمر الذي يرفضه وفد صنعاء، مشيراً إلى أنه «تم الاتفاق على تشكيل لجنة ضمانات مهمتها مراقبة تنفيذ اتفاقية الكويت، التي تنص أيضاً على تشكيل لجنة عسكرية وحكومة توافقيه بالتزامن».

من جانبها، اللجنة العسكرية للتهديئة والتنسيق لوقف إطلاق النار في محافظة سارب، حملت قوات الرئيس عبد ربه منصور هادي المسؤولية عما تقوم به، وما قد يترتب عليه من إشعال فتيل الحرب والقتال من جديد بحسب تعبير بيان اللجنة.

وأشارت اللجنة إلى أن استمرار هادي لليوم العاشر على التوالي في تمنته وإصراره على التصعيد الكبير للأعمال العسكرية، يهدف إلى القضاء على عملية التهديئة. ودعا البيان اللجنة الإشرافية العليا إلى تكثيف الجهود والماسعي، للضغط على الطرف المقابل من أجل الالتزام بالعهود والعمل بالاتفاقيات التي تم التوافق عليها من الطرفين.

لجنة التهديئة والتنسيق تحمل قوات هادي مسؤولية إشعال الحرب مجدداً

اليمن: اتفاق على عزل الأحمر وبقاء هادي رئيساً من دون صلاحيات لمدة ٤٥ يوماً



عناصر موالية لنصر هادي في تعز (أ.ف.ب)

بدووره وصف المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد انتهاكات وقف الأعمال القتالية في اليمن بأنها غير مقبولة. وأكد ولد الشيخ وبعد لقائه أفرقاء المحادثات اليمنية اليمنية في الكويت أن استقرار الوضع الأمني مطلب جوهرى للشعب اليمني، ودعا الأطراف السياسيين إلى مضاعفة جهودهم لإيجاد حل سياسي شامل، لأن شد الحبل السياسي سيؤدي الوضع تعقداً وفق تعبيره.

ومن جهته أكد وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الحمد الصباح موقف بلاده الداعم لمشاورات السلام اليمنية اليمنية. بدوره وصف المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد انتهاكات وقف الأعمال القتالية في اليمن بأنها غير مقبولة. وأكد ولد الشيخ وبعد لقائه أفرقاء المحادثات اليمنية اليمنية في الكويت أن استقرار الوضع الأمني مطلب جوهرى للشعب اليمني، ودعا الأطراف السياسيين إلى مضاعفة جهودهم لإيجاد حل سياسي شامل، لأن شد الحبل السياسي سيؤدي الوضع تعقداً وفق تعبيره.

ومن جهته أكد وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الحمد الصباح موقف بلاده الداعم لمشاورات السلام اليمنية اليمنية.

الصحافة الفرنسية تطالب بـ«الخروج» من «التعطيل» الذي تشهده البلاد

إضراب مفتوح يشل وسائل النقل في فرنسا قبل ١١ يوماً من كأس أوروبا

«على مارتينيز أن يخرج منتصراً وعلى فالس أن يخرج غير مهزوم. توازن صعب».

وفي السياق نفسه، كتبت صحيفة «لا نوفيل ريبوبليك» التي تصدر في وسط غرب البلاد: إن فرنسا «معتلة، تنتظر وتعاي»، وأورد بيان للشركة الوطنية للسكك الحديدية أن الاضطراب في وسائل النقل اليوم الأربعاء سيكون ملحوظاً لكنه لن يؤدي إلى شلل تام. فهو لن يشمل ستين بالمئة من القطارات السريعة وثلاثين إلى الأربعين بالمئة من القطارات الإقليمية. وأكد وزير الدولة لشؤون النقل الآن فيداليس أن خطوط المترو في باريس لن تشهد «اضطرابات كبيرة». وعلى الصعيد الدولي، تحدثت شركة السكك الحديدية عن حركة طبيعية لقطار يوروستار والبو (المانيا) وحركة بنسبة ٧٥٪ لقطار ليريا (سويسرا) وأربعين بالمئة

فقط لقطار إيليبسوس (إسبانيا) وعشرين بالمئة لقطار «إس في أي» (إيطاليا).

وصباح أمس، أعلنت وزيرة العمل مريم الخمري أنها تنتظر «اقتراحات من الكونفدرالية العامة للعمل، تتصل بإصلاح قانون العمل، مجددة تأكيد الموقف الحازم للحكومة لجهة عدم التراجع عن مشروعها. وقالت الوزيرة لإذاعة «أر تي إل»: «لم تكف عن التشاور والتحاور. أريد أن أعرف الآن الشروط المسبقة للكونفدرالية العامة للعمل. إذا كانت تقضي بإلغاء النص وخصوصاً المادة الثانية»، التي تعطي الأولوية للاتفاقات التي يتم التفاوض في شأنها مع الشركات على تلك المتفاوض عليها مع الحكومة». فلن تتمكن من بلوغ تسوية». ومن جانبه كرر فرنسو هولاند أمس لصحيفة «سود أوبست» الإقليمية أنه

«لن يتم سحب» المشروع. تعتبر الحكومة التي شهدت شعبيتها تراجعاً قياسياً أن المشروع الذي يناقشه البرلمان سويدي إلى انسجام أكبر بين قواعد العمل وواقع الشراكت مع تسهيل التصدي للقطالة التي بلغت نسبتها عشرة بالمئة. لكن المعارضين يرون أنه سيؤدي من هشاشة وضع الموظفين. ويظهر الإضراب الذي سيشل قطاع السكك الحديدية أمس بدءاً من الساعة ١٨.٠٠ غ ن أن مطالب القطاعات والاحتجاج الاجتماعي باتا وجهين لعملة واحدة. فبعد شركة السكك الحديدية، يستعد مترو باريس لإضراب غدًا الخميس ومثله طيارو شركة إيرفرانس في موعد وشيك.

(أ ف ب)

أثارت قلقاً لدى المدافعين عن «حقوق الإنسان»

سلطات حماس تقدم ثلاثة مدانين بجرائم القتل في غزة

نقد حكم الإعدام فجر أسس الثلاثة بحق ثلاثة من المدانين بجرائم قتل في قطاع غزة حسبما أعلنت النيابة العامة التابعة لسلطات غزة في بيان. وأعدم الرجال الثلاثة بسرية تامة. على حين كان النائب العام إسماعيل جبر طلب في الأونة الأخيرة أن يتم إعدام المدانين بجرائم حق عام في الساحات العامة، وهو ما يعتمد عادة بحق الفلسطينيين المتهمين بالتعامل مع إسرائيل.

وقالت النيابة العامة في بيانها: إنه تم تنفيذ أحكام الإعدام «بحق ثلاثة من المدانين بجرائم قتل مروعة، بعد استيفاء الإجراءات اللازمة كافة» وبعد استنفاد «درجات التقاضي كافة أمام المحاكم المختصة».

وأكدت النيابة «حرصها على حماية الحق العام وأنها سوف تقوم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة كافة لحماية المجتمع من أي اعتداء عليه تحقيقاً

للأمن والسلم المجتمعي بما يكفل حقوق المواطنين كافة».

الحركة إلى إعدام ١٣ محكوماً أميناً بجرائم حق عام. وأثارت هذه الدعوة قلقاً لدى المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الدولية التي تدعو حماس إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام. لكن النائب العام ألح الثلاثاء إلى أن إعدامات أخرى قد تحصل. وقال مكتبه في بيان: إن «قانون الإجراءات الجزائية قد منح المدانين كافة الضمانات القانونية الكافية في مرحلة التحقيق الابتدائي وأثناء المحاكمة أمام درجات التقاضي كافة». مؤكداً «الحرص على حماية الحق العام واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة كافة لحماية المجتمع من أي اعتداء عليه».

وأعلن نواب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني الأربعة الماضي أنهم صدقوا على إجراء يسمح بتنفيذ أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم في قطاع غزة من دون موافقة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

ومن جانبها وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس أصابع الاتهام إلى «نظام

قضائي حيث التعذيب والفهر أمران اعتياديان».

واعتبرت مديرية المنظمة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية ساري باشي أن «إعلان الإعدامات على الملأ هو محاولة من المسؤولين لإظهار أنهم يتحركون في مواجهة ازدياد الجريمة» الناتج من معظمه من البطالة في قطاع غزة الذي يتعرض لحروب متكررة والخاضع لحصار إسرائيلى منذ عشرة أعوام. فضلاً عن «افتكار الشيان إلى أفق».

ويوالب المدافعون عن حقوق الإنسان على مطالبة الفلسطينيين بإلغاء القانون الذي ينص على إعدام المعتاد ومرتكبي الجرائم ومهربي المخدرات. والأسبوع الفائت، حضت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة العفو الدولية حركة حماس على «تعليق» تنفيذ هذه العقوبة.

ويقول المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: إن تسعة أحكام إعدام صدرت في قطاع غزة في ٢٠١٥ وحكمن في الضفة الغربية المحتلة.

ويبلغ المركز إلى أن أكثر من ١٧٠ فلسطينياً صدرت بحقهم أحكام إعدام منذ قيام السلطة الفلسطينية في ١٩٩٤. وأعدم من هؤلاء ثلاثون أغلبيتهم في قطاع غزة. ونفذت الأحكام من دون موافقة الرئيس عباس.

(أ ف ب)

البحرية الروسية

تطلب بناء غواصات غير نووية

اتخذت قيادة البحرية الروسية قراراً نهائياً ببناء سلسلة من غواصات الديزل الكهربائية من مشروع «٦٣٦» (فارشافيانكا) لأسطول المحيط الهادئ. وقال نائب قائد أسطول المحيط الهادئ الفريق البحري الكسندر فيدوتيتكوف في كلمة ألقاها أمس بمدينة سان بطرسبورغ خلال مراسم انطلاق أول رحلة بحرية لغواصة «كوليبون». من مشروع «فارشافيانكا» التي صنعت لأسطول البحر الأسود الروسي: «إن كل الغواصات من هذا المشروع تتصف بنوعية عالية»، مشيراً إلى أن أسطول البحر الأسود والأساطيل الروسية الأخرى بحاجة ماسة لها.

روسيا اليوم- نوفوستي

دعوة السادة المساهمين في شركة سيريتل موبايل تليكوم (شركة مساهمة مغلقة عامة)

حضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده بتاريخ 2016 / 6 / 19

يتشرف مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تليكوم (شركة مساهمة مغلقة عامة) بدعوة السادة المساهمين الكرام حضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأحد الواقع في 2016 / 6 / 19 في فندق الشيراتون بدمشق. علماً بأنه يمكن للسادة المساهمين الحضور ابتداءً من الساعة الحادية عشرة ظهراً لتسجيل طلبات الاشتراك.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال المتضمن المواضيع الآتية:

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لسنة 2015 وخطة العمل للسنة المالية 2016 والمصادقة عليه.
- الإطلاع على الميزانية الختامية للسنة المالية 2015 وسماع تقرير مدقق الحسابات المعد بشأنها والمصادقة عليها.
- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومثلي الشركة عن أعمالهم لسنة 2015.
- مناقشة اقتراح مجلس الإدارة حول توزيع الأرباح عن السنة المالية 2015 وأو تكوين احتياطيّات. واتخاذ القرار اللازم بهذا الشأن.
- انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2016 وتحديد أتعابه.
- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشاهبة والتعاقد مع الشركة وتحديد الترخيص للعقد طويلة الأجل.

استناداً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع وذلك في الجلسة الأولى. تُعتبر الهيئة العامة العادية مدعوة للجلسة الثانية للاجتماع في تمام الساعة الواحدة ظهراً في نفس المكان والتاريخ وذلك استناداً لأحكام المادة 166 من قانون الشركات.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور. المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالّةً أو وكالةً بدءاً من يوم الأحد الواقع في 2016 / 6 / 5 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً يومياً عدا يومي الجمعة والسبت. وذلك في وحدة علاقات المساهمين الكائنة في دمشق - المالكي - جادة أحمد شوقي - غرب حديقة المحاظ. مصطحبين معهم شهادة الأسهم الخاصة بهم وكافة الوثائق الثبوتية اللازمة. علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك في يوم 2016 / 6 / 19 سيتم في فندق الشيراتون بدمشق قبل ساعة من بدء الاجتماع.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة التقيد بالآتي:

- اصطحاب البطاقة الشخصية أو جواز السفر بالإضافة إلى شهادة الأسهم وذلك عند تسجيل طلب اشتراكهم وعند حضور الاجتماع.
- إذا كان المساهم شخصاً اعتبارياً فيجب أن يمثله الشخص الطبيعي الخول بذلك بموجب سجل تجاري حديث. أو بموجب كتاب صادر عن الشخص الاعتباري. وإذا كان المساهم قاصراً فيمثله وليه أو وصيه.
- يجوز للمساهم أن يُنيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي. أو أن يُنيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية. على ألا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يتجاوز في كل الأحوال 10 % من رأسمال الشركة.

سوريّة بكل اعتزاز

سيريتل
SYRIATEL

مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تليكوم